

في حوار للهيئة المنظمة للاتصالات حول الأهداف والإنجازات شهادة: مزايدة الخليوي خطوة أولى لتحرير القطاع

في إعادة ربط لبنان بالعالم و اللبنانيين ببعضهم البعض. وتنوي إنجاز هذا الأمر من خلال بناء سوق اتصالات تنافسية وخلاقة ومزدهرة، قوامها قطاع يتمتع ببنية تحتية متقدمة تقنيا، وتقديم خدمات بجودة وأسعار تنافسية عالمياً، وتنظيمها هيئة مستقلة".

وبين أن "استراتيجية الهيئة تغطي ثلاثة أهداف رئيسية تتمحور على تحرير قطاع الهاتف الخليوي، تحرير خدمات "الحزمة العريضة" broadband، وإصدار الأنظمة الأساسية".

وعن المنافع التي تعود بها هذه العملية على الاقتصاد، أوضح شهادة أنها "تشمل إيجاد وظائف جديدة والتنوع الاقتصادي والتكامل التجاري، فيما يفيد قطاع الاتصالات من صناعة فاعلة وجهوية شبكية ومنافسة عادلة وجذب الاستثمارات، كذلك تنسحب المنفعة على الزبائن، حيث يرتفع عدد مستعملي الخدمات بأسعار أقل وعدد خيارات أوسع ونوعية خدمات أفضل".

وأشار إلى أن تجارب الدول تظهر أن الترخيص لشركة هاتف خليوي ثالثة رفع معدل الاختراق (عدد المستخدمين قياساً بمجموع السكان) بنسبة 32 في المئة في خلال عامين. وعن إنجازات الهيئة في خلال سنة من عمرها، قال شهادة "أن أهمها بناء المؤسسة وتحرير السوق وقوننته".

وعلى مستوى تحرير السوق، قال شهادة إن "الهيئة اتخذت الخطوات الأولى في اتجاه تحرير سوق الاتصالات، عبر إطلاق عملية المزايدة لبيع شبكتي الهاتف الخليوي وإنجاز قواعد وتوثيق ملفات المتقدمين بالعروض ووثائق المزايدة والترخيص المرتبط بالهاتف الخليوي. كذلك قدمت خريطة طريق واضحة المعالم لتحرير الاتصالات الدولية والخليوية و"الحزمة العريضة"، فضلاً عن تقديمها الرأي وخريطة الطريق لخدمة خط الانترنت الرقمي السريع ADSL والمنافسة في السوق".

حاضر رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شهادة عن "دور الهيئة المنظمة للاتصالات ووضعها الحالي" في لقاء مساء أول من أمس مع نادي "روتاري" كوسموبوليتان - بيروت في فندق "فاندوم"، في حضور أعضاء النادي ومدعوين.

استهل شهادة معرفاً بالهيئة وعملها، لافتاً إلى أن "تأسيسها خطوة مهمة تنبئ بانطلاقة تحرير قطاع الاتصالات اللبناني وعملية إعادة هيكلته". وأوضح أن استراتيجية الهيئة وإجراءاتها تتم في ضوء بيان هدف مهمتها، وهو تأسيس بيئة قانونية تفسح المجال أمام سوق اتصالات تنافسية، لتأمين خدمات بمستوى رفيع وتكاليف معقولة لأكبر شريحة ممكنة من السكان. في حين أن القيم التي تحكم عمل الهيئة، هي الاستقلالية والشفافية والمساواة. ولفت إلى "أن القانون 431 ينتج إطاراً قانونياً وتنظيماً لإصلاح حيوي في قطاع الاتصالات، تؤدي فيه الهيئة دوراً في ما يتعلق بالتنظيم ومنح التراخيص وضمان المنافسة والتحرك ضد المهددين بها وتوزيع حيز الترددات اللاسلكي، إلى جانب مهمات أخرى رئيسية منوطة بوزارة الاتصالات كتحضير مشاريع المراسيم والقوانين وأدوار يوكلمها القانون إلى مقدمي الخدمات".

وأضاف: "أن الترخيص يتم بموجب إجراءات وقواعد مزايدة تنافسية يعلن عنها مسبقاً وتعمم على نطاق واسع، فيما تخضع كل الأنظمة التي تصدر عن الهيئة للاستشارات وقرارات الهيئة للمراجعة داخلها في خلال شهرين من نشرها بناء على طلب طرف معني".

وقال إن الهيئة ملتزمة بالعمل مع الحكومة ووزارة الاتصالات مقدمي الخدمات، وعلى رأسهم شركة اتصالات لبنان Liban Telecom المنوي انشاؤها قريباً بإعادة البلد إلى صدارة عالم الاتصالات وإعادة التأسيس بمستويات دولية عبر تحرير السوق، مضيفاً أن "رؤية الهيئة تكمن